البيت قوله ولذلك اي لبقائها على اختصاصها بالاسما قوله وهو
لبشكل الخ قد يقال لم ينظر المص الى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الاجماع
قوله معطوفا على منصوب ان ظاهره ان المعطوف عليه هو اسم
ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان بنا على القول بعدم اشتراط
وجود الطالب للمحل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين
وهو الاقرب الى عبارة المص وسياتي بقية الاوجه ولو قال رفعك
تالي عاطف لكان جاريا على سائر الاوجه الاتية وفي التسهيل
ان النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمي والزجاج والفرا
قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدماميني هو ظاهر ان قلنا
ان الرفع بالعطف على محل اسم ان فان قلنا على الابتدا وانه من
عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتامل وقاس الرضي
البدل ومثل له بقوله ان الزيدين قد استحسنتهما شمائلهما
بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف النسق قال في شرح الجامع
ولم يقيد العطف بالواو لان لا كذلك تقول ان زيدا قايم لا عمرو
ولا عمرو اه والظاهر ان الفاء وثم واو وحتى كذلك قوله بعد
ان تستكملا متعلق برفعك او معطوفا فهو لا يجايز خلافا للكوفي
لما فيه من الفصل بالمبتدا او هو اجنبي من الخبر قوله لم ينجب
اي يلد ولدا نجيبا وقوله النجيبة هي وضع فعيل موضع مفعل
اي المنجبة او الاصل النجيبة ابناؤها فحذف المضاف واتصل الضمير
قوله وليس معطوفا الخ اي كما هو ظاهر كلام المص ويمكن ان
تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية قوله
مثل ما جاني الخ ظاهره ان رجلا اعرابه محلي وهو القول الاصح
لعدم لزوم اجتماع حركتي اعراب وقيل تقديري ويلزم عليه ما ذكر

البيان كعطف

لكن

لكن من باب الابتدا دفعه قوله وقد زال بدخول الخ لم يشترطه
بعض البصريين بقا الطالب لذلك المحل ونسب الى الكوفيين ايضا
كما مر وعليه لا اشكال في العطف على محل اسم ان الا من جهة لزوم
الفصل بين التابع والمتبوع باجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع
كما في الروداني قوله ابتدائية اي استينافية قوله على
محل ما قبلها من الابتدا مع بيان لما على تقدير مضاف اي ذات
الابتدا اي الجملة الابتدائية اي المستانفة وفي عبارته اعراب
الاول انه كان ينبغي حذف محل لان الابتدائية لا محل لها الثاني
القصور لعدم شموله لما البيت لان الجملة فيه جواب الشرط الجازم
فهي في محل جزم لا ابتدائية وكذا ما عطف عليها قوله لقيس
الوجه الاول اي كونه من عطف الجمل اي عند الجمهور والا فبعضهم
يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز
الوجه الثاني قوله تعين النصب اي لما يلزم على الرفع من
العطف قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن
تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان عطف المرفوع على
الضمير في الخبر قال سم لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على انه
مبتدا حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها
لا العطف واقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على
محل اسم ان بنا على عدم اشتراط بقا طالب المحل وقال الرضي
انما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لان العامل في خبر المبتدا
هو المبتدا وفي خبر ان هو ان فيكون قايمان من قولك ان زيدا وعمرو
قايمان خبرا من ان وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان في
معمول واحد ولا يجوز ذلك اه ومقتضى هذا التعليل تخصيص

Copyright © King Saud University